

«مجلس الجامعة» يبدأ اجتماعاته اليوم تمهيداً لـ «الوزاري العربي»



«القاهرة:» الخليج

تنطلق اليوم، الاثنين، أعمال الدورة الـ 155 لمجلس الجامعة العربية، على مستوى المندوبين الدائمين، للإعداد لاجتماعه بعد غد الأربعاء، على مستوى وزراء الخارجية، حيث يتصدر جدول الأعمال التجديد لأحمد أبو الغيط الأمين العام لفترة جديدة، وتأكيد التضامن الكامل مع السعودية في موقفها الرافض للتقرير الأمريكي الأخير بشأن اغتيال جمال خاشقجي.

ومن المقرر أن تتسلم قطر رئاسة الدورة من مصر في بداية الاجتماع الذي يستمر يومين. وأفاد مصدر بالأمانة العامة للجامعة، بأن إعادة ترشيح أحمد أبو الغيط، الأمين العام لفترة جديدة سيكون من بين البنود المطروحة على الاجتماع خاصة أن فترته الأولى تنتهي نهاية يونيو/ حزيران المقبل.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعث برسائل في يناير/ كانون الثاني الماضي، لقادة الدول العربية لدعم

ترشيح بلاده لأبوالغيث لفترة جديدة، على رأس الأمانة العامة للجامعة وفق ميثاقها

وعلمت «الخليج» أن أبو الغيث يحظى بموافقة جماعية، سواء خلال اجتماع المندوبين الدائمين أو اجتماع وزراء الخارجية، في ضوء حالة التوافق التي تسود علاقات القاهرة مع الدول العربية، لاسيما في أعقاب «قمة العلا» الخليجية التي عقدت في الخامس من يناير/ كانون الثاني الماضي، ما يعنى أن أبو الغيث لن يكون في حاجة إلى موافقة القادة العرب، خاصة أنه لم يحسم عقد القمة الدورية، التي من المقرر أن تستضيفها الجزائر بسبب استمرار جائحة كورونا

ومن المقرر أن تطلب السعودية بندا إضافيا لمناقشته خلال الاجتماع يتعلق بتحديد موقف عربى جماعى من التقرير الأمريكى الأخير الذى يتضمن استنتاجات غير صحيحة بخصوص مقتل الصحفي جمال خاشقجي، والذى سيصدر بشأنه قرار واضح يندد بهذا التقرير، ويفند مضامينه من الناحية القانونية والسياسية، ويؤكد التضامن الكامل مع الرياض فى كل ما تتخذه من إجراءات فى هذا الشأن

وكان أبو الغيث استبق الاجتماع بإصدار بيان أمس الأول، أكد فيه أن السلطات القضائية السعودية هي المعنية وحدها بمحاسبة المتورطين في «قضية خاشقجي»، معرباً عن تأييده للبيان الذي أصدرته الخارجية السعودية، والذي تضمن رفضاً لاستنتاجات تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية حول القضية، مشيراً إلى أن الأخيرة ليست جهة حكم أو قرار دولية، وأن قضايا حقوق الإنسان لا ينبغي تسييسها

ويناقش المندوبون الدائمون مشروعات قرارات وبنوداً عدة سيتم عرضها على وزراء الخارجية، وتتعلق بالقضايا والأزمات العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتطورات الأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن، والتدخلات الخارجية من تركيا وإيران في الشؤون الداخلية للدول العربية